ـ القيمة السوقية العادلة

(Fair-Market Value)

أحد بدائل القيمة الجارية

مفهوم القيمة السوقية العادلة

- هي امتداد لمفهوم القيمة السوقية لكنها خرجت عن هذا المفهوم وأصبحت مفهوما مستقلا بذاته
- **القيمة السوقية** تتحدد في سوق نشطة مقابل بيع أصل أو التزام
- **السوق النشطة** هي سوق مماثلة **للسوق الرأسمالية الكفء** التي وصفتها نظرية السوق الرأسمالية
- **خصائص السوق الكفء**
  - ✓ **المعلومات متاحة** لكافة المستخدمين بكلفة زهيدة وبشكل واسع
  - ✓ **أسعار الأوراق المالية تعكس كل المعلومات** الوثيقة الصلة والقابلة للتحقق منها

  نشاطات السوق(اتساعها وانحسارها) يرتبط بشكل مباشر بمدى اتساع وعمق السوق وحسن تنظيمه
- السوق الكفء هي إذا **سوق مثالي وحالة نادرة لا يمكن تعميمها**
- يرى البعض أن **السوق الكفء** هو **سوق تتحدد فيه القيم بشكل عادل، استنادا إلى قوى السوق(العرض والطلب) وتكون بذلك قريبة من القيم الاقتصادية (الرأسمالية)**

- **القيمة السوقية للأصل** هي **القيمة المحددة على أساس أسعار التبادل في السوق** وهي تتأثر بالقيمة الاقتصادية
- **في السوق الكفء تكون القيمتين السوقية والاقتصادية عمليا متقاربتين** لأن كل المعلومات متاحة وليس هناك من يتحكم بالسوق
- إذا كان هناك فارق بين القيمتين يقوم المستخدم بإجراء مفاضلة بينهما للوقوف على حجم المخاطر المتوقعة من الاستثمار
- **مفاهيم السوق الرأسمالية يمكن أن تتطابق مع مفاهيم القيمة العادلة للأصول غير المنتجة للسلع والخدمات، خاصة الأدوات المالية:**
  - **يمكن تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية عبر مقارنة المخاطر المتوقعة لأصل له قيمة سوقية مع مخاطر أصل لا وجود لسوق له**
  - **إذا كان هناك مجموعة من الأسعار السوقية** لأصول ذات مخاطر مختلفة **الأنواع، فإنه يمكن استخدام هذه الأسعار لأصول أخرى لها مخاطر مكافئة**
  - **عندما لا تتوافر قيمة سوقية لأصل ما فإنه يمكن تحديد القيمة العادلة له عن طريق رسملة التدفقات المتوقع أن يحققها**

- مصطلح العدالة **Fairness** مصطلح **ضبابي براغماتي**
- استخدم مصطلح العدالة في مجال **العرض والإفصاح** لطمأنة المستخدمين إلى أن القوائم المالية المنشورة **أُعدَّت ودققت بعناية وجهد كبيرين ، وأن المعلومات التي تحملها تصوّر الحقائق دون أخطاء أو تزييف أو إهمال وإلى أن القيم ملائمة لهم جميعا وتحقق مصالحهم ... وفي هذا عدالة**
- ثم استخدم **في مجال القياس المحاسبي** دون تحديد دقيق لمضمونه
- **قد تعني العدالة عدم التضليل، ملاءمة المعلومات للمستخدمين ، الانسجام مع الحقائق ... فهي مفهوم غامض**

❖ المعهد الأميريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) استخدم مفهوم العدالة في العرض، **كضابط ومعيار للتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها** (الإفصاح ، الثبات ، قابلية المقارنة) . ومراجع الحسابات ملزم كذلك باستخدام مصطلح العدالة عند إعداد تقريره

❖ آخرون يرون في العدالة **سلوكاً أخلاقياً** بمعنى أن المعلومات **غير متحيزة وقد استخدمت بإخلاص**

❑ **غموض مفهوم العدالة في مجال العرض** يتضح من خلال وجود تعريفين للعدالة :

➢ **أمريكي يطلق عليه مذهب العدالة** يرى فيها الحياد عند عرض المعلومات المتمثل في جملة ممارسات كاعتماد المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والنزاهة

➢ **أوروبي (إنكليزي تحديداً) يطلق عليه مذهب الصحة والعدالة** أي أن القوائم المالية " صحيحة وعادلة

ثم اتسع استخدام " العدالة " كمصطلح محاسبي ، فشاع مصطلح "القيمة السوقية العادلة" ثم "القيمة العادلة".

❑ **يتَّضح أن القيمة السوقية تختلف عن القيمة العادلة**

ينطلق مؤيدو القيمة العادلة من **منظور عملي براغماتي لحل مشكلات القياس فالمهم عندهم أن الحل مقبول عملياً في الوقت الحالي** وليس مهما أن يكون مقبولاً في المستقبل. المعالجات الآنيّة قد لا تصح في المستقبل مما يستوجب تعديلها وتغييرها، وهذا ما يفسر التغيرات في المعايير المحاسبية المحلية والدولية.

التعريف الذي قدمّه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ولجنة معايير المحاسبة الدولية، خرج عن المفهوم الذي قدمه مؤسسو القيمة السوقية (البيعية):

القيمة العادلة هي المبلغ الذي تقبله أطراف ذات معرفة ولديها الرغبة في مبادلة أصل أو تسوية التزام، في عمليات لا تشمل أطراف ذات علاقة.

❖القيمة العادلة تحدثت **عن مبلغ تقبله أطراف ذات معرفة.** فهي تتحدد بإرادة أطراف ذات علاقة، هي الجهة البائعة، والجهة الراغبة في الشراء على ألا **توجد علاقة بين الطرفين**

❖**هذا الفهم للقيمة العادلة له منطلقاته الفكرية** التي استند إليها أهمها:

- **تجاوز مشكلة عدم توافر سوق نظامي لبعض الأصول، وعدم وجود سوق للأصول المستعملة أو لبعض أنواع الأصول**
- **إيجاد حل عملي لمشكلة القيمة السوقية، تقبل به الممارسة العلمية بكل فئاتها**
- **التخلص من بعض صعوبات تحديد القيمة السوقية لبعض الأصول،** حيث يمكن الخروج عن القيم السوقية إذا تعذر معرفتها، لتستخدم بدلاً منها **قيم توافقيَّة افتراضية، تقديرية** و**في حال عدم توافر هذه القيم التوافقية يمكن العودة إلى القيم الدفترية لتعد قيماً عادلة**

❖استخدام القيمة العادلة يعني وجود **أكثر من بديل لتحديد قيم عناصر المركز المالي،** الأمر الذي يُفقد المعلومات المحاسبية موضوعيتها

خصائص القيمة العادلة

١ ـ الموضوعية

- تعني الموضوعية الابتعاد عن التحيّز والأحكام الشخصية والمسبقة، وعن التقديرات الجزافية
- أنصار التكلفة التاريخية وجدوا **الموضوعية في المستندات كونها الدليل الموضوعي المؤيد لحدوث العمليات.** هذا الادعاء غير صحيح لأن السبب في التمسك بالقيم الدفترية ليس الحرص على الموضوعية، بل **تقديم الدليل على أن الإدارة لم تعدِّلَ وتغيِّر القيم في الدفاتر**، كي لا تتهم بالتلاعب
- أنصار القيمة الجارية يرون الموضوعية في **القيم المستندة إلى أسعار البيع.** والسوق بطبيعته طرف محايد

القيمة البيعية للأصل تتحدد استنادا إلى:

- **أسعار السوق**
- **الخبرة الهندسية** التي تعتمد أسس علمية هندسية لتحديد قيمة بيع الأصل
- **مؤشرات أسعار** تقوم بإعدادها جهات حكومية معينة (كما هو الحال في الولايات المتحدة)
- **كاتالوكات**" تعد من قبل الشركات المنتجة أو المسوّقة "تبين أسعار منتجاتها، وهذه الأسعار حتماً محايدة.

فالقيم السوقية هي قيم موضوعية بعيدة عن التقديرات وهي تصور حقائق موضوعية معاصرة

هذا الادعاء الذي يقدمه مؤيدو القيمة السوقية العادلة لا يزال بحاجة إلى أدلة مقنعة تؤكد موضوعيتها

اللاموضوعية في القيمة السوقية العادلة تكمن، في أنها **تراعي مصالح أصحاب رأس المال** قبل أن تخدم مصالح الفئات الأخرى، وخاصة المجتمع. وبالتالي فهي ليست عادلة كما يدعي أنصارها

٢ ـ الاستمرارية

- ارتبط **مفهوم الاستمرار** عند أنصار التكلفة التاريخية **بفرض الشخصية المعنوية** (المشروع يبقى مستمرا حتى إذا تغيّر مالكوه أو دائنوه وغيرهم ولكون المشروع مستمرا فأنه **لا ضرورة لتقييم أصوله بسعر البيع).** إنها ركن هام من أركان الفكر المحاسبي التقليدي
- أنصار القيمة السوقية العادلة يدَّعون بدورهم أن **أسعار البيع السوقية تحقق الاستمرارية للمشروع لأنها تحدد مقدار النقد الذي يمكن أن يتوافر في المشروع، ثم اختيار البديل المناسب في ضوء القدرة المالية من جهة، واحتياجاتها إلى القيام بالعمليات التشغيلية**

من مزايا القيمة السوقية العادلة أنها:

- تزود المستخدمين بمعلومات **أكثر واقعية ومصداقية وحداثة وفائدة**
- **تراعي تغيرات القوة الشرائية** لوحدة النقد كون القيم محتسبة على أساس الأسعار الجارية
- **تحدد ثروات المالكين بوحدات نقدية لها القدرة الشرائية ذاتها** وقت إعداد القوائم
- **تحافظ على ثروات المالكين** وتضمن استمرار استثماراتهم في المشروع
- تمكِّن من **معرفة التغيرات الحقيقية في حقوق الملكية** عبر المفاضلة بين حقوق الملكية في بداية ونهاية الفترة المحاسبية على أساس الأسعار الجارية (معرفة قيمة النقد المكافئ)

وعليه فإنها تمكِّن من اتخاذ قرارات مناسبة بخصوص الإبقاء على الاستثمارات، أو تحويل هذه الاستثمارات إلى مشروع أخر، أو بخصوص تغيير السياسات والنشاطات الحالية بهدف زيادة كفاءة علميات المشروع وضمان استمراريته

- اعتماد أسعار البيع **لتقييم الأصول الإنتاجية يمكن ألاَّ يسهم في المحافظة على الطاقة الإنتاجية** للمشروع وبالتالي قد يؤدي إلى **خروجه من السوق**
- **في ظل التقدم العلمي والتقني** تظهر أصول إنتاجية أكثر حداثة فينخفض الطلب على الأصول الإنتاجية المستعملة، ويهبط سعرها في السوق. هذا الهبوط يؤدي إلى زيادة قسط الإهتلاك (وهو الفرق بين القيمة البيعية في بداية الفترة والقيمة البيعية في نهايتها)؛ وبالتالي يسهم في التخلص من الأصول الموجودة في الخدمة في وقت أقصر... لكن **مكاسب الحيازة التي سوف تتحقق خلال حيازة الأصول الإنتاجية ستكون أقل قيمة من المبلغ اللازم للاستبدال في ظل ارتفاع الأسعار وهبوط القوة الشرائية.** ثم إنه يمكن، في حال هبوط القوة الشرائية، أن تكون القيمة البيعية في نهاية العام أكبر منها في بداية العام. وهذا يعني أنه لن يكون هناك استهلاك للأصل. كل ذلك يبين أن استخدام القيمة السوقية العادلة يمكن أن يؤدي إلى نهاية المشروع وليس استمراره.

٣ . الملاءمة:

- أسعار البيع في السوق تحقق مبدأ **الملاءمة للمستخدمين كافة** فهي توفر لهم معلومات موضوعية تساعد في اتخاذ القرارات (فهي لابُدّ مَتَّسِقة ومتوافقة مع احتياجات **الإدارة والمقرضين والمالكين المستقبليين والمالكين الحاليين وبعض المؤسسات الحكومية والهيئات المالية** وغيرها)
  - **فالمقرضون** يهتمون بالقيم السوقية لأنها تعبِّر عن المبالغ التي يمكن أن توافرها هذه الأصول لهم، في حال عجز الشركة عن السداد
  - **الجهات الحكومية** وشبه الحكومية يتزايد اهتمامها بالقيم السوقية من خلال **مطالبتها بضرورة الإفصاح عن القيم السوقية** لبعض عناصر المركز المالي مثل الاستثمارات في السندات المالية المدرجة في البورصة، والأصول المرهونة كضمانات للقروض (في بريطانيا، مثلاً، يتوجب الإفصاح عن فروق القيم الدفترية والسوقية لممتلكات الشركة)
- **مفهوم الدخل حسب القيمة السوقية واضحٌ ومبني استناداً إلى قاعدة نظرية صالحة على المدى الطويل.**
- **لا وجود للتضارب في طرق قياس الدخل بين الشركات**
- **لا ضرورة لإجراء أية تعديلات في حال تغير مستويات الأسعار**. وعليه فإنه **لا وجود بالتالي لتوزيعات أرباح اعتباطية وخادعة**

مجلس معايير المحاسبة المالية(FASB) في بيان مفاهيم المحاسبة المالية حدّد مفهوم **الدخل على أنه التغير الحاصل في حقوق الملكية للوحدة المحاسبية خلال الفترة. وعليه فإن هذا المفهوم ربط بين: رأس المال المستثمر والدخل، وبالتالي فإن مصداقية الدخل ترتبط بمصداقية قيمة الأصول في الشركة**

الدخل المحتسب طبقاً للقيمة السوقية يتكون من جزأين:

- الأول: يمثل تفاضل الإيرادات والنفقات المحتسبة طبقاً للقيم الدفترية
- الثاني: يتمثل في التغيرات الحاصلة على قيمة الأصول غير النقدية نتيجة التغيرات في الأسعار، هذا الجزء يمثل **الدخل غير المحقق** والذي يفترض أنه قابل للتحقُّق غير أن هذه التعديلات لقيم بنود القوائم المالية، والتي تواكب تغيرات الأسعار، تلبي برأي STERLINGالأهداف الأولية للمحاسبة المتمثلة بالملاءمة أو المنفعة، والقدرة على التفسير

ادعاء ملاءمة المعلومات المعدّة استناداً إلى القيم السوقية لاحتياجات المستخدمين كافة ادعاء غير دقيق

فالفئات التي قُدِّمت كأمثلة، لها اهتمامات مالية نقدية مع المشروع، خاصةً: المالكون والمقرضون والجهات الحكومية والهيئات الأخرى كهيئة الأوراق المالية؛ في حين أن فئات أخرى يمكن أن تتجه اهتماماتها نحو مسائل ترتبط بقدرة المشروع على الاستمرار في إنتاج السلع والخدمات؛ من هؤلاء:

الموردون الذين يهتمون ليس فقط بقدرة المشروع على السداد بل أيضاً بقدرته على شراء المواد والبضائع منهم ،

العملاء الذين يهتمون بقدرة المشروع على توريد السلع والخدمات لهم.

المجتمع المحيط ببيئة عمل المشروع، فهو يهتم بقدرة المشروع على إنتاج السلع والخدمات التي يقدمها لهم.

العاملون إذ من مصلحتهم استمرار المشروع والمحافظة على قدراته الإنتاجية. فاستمراره يعني استمرار فرص عملهم

- إن الاهتمام بالمشروع كمورِد للسلع والخدمات يختلف عن الاهتمام بالقدرات المالية النقدية له (رغم أهمية القدرات المالية وضرورة توفرها لبقاء المشروع واستمراره كوحدة اقتصادية منتجة للسلع والخدمات).
  - الأول يمثل البعد الاستراتيجي في قائمة المصالح المرتبطة بالمشروع
  - الثاني يمثل الأداة اللازمة لبلوغ هدف المشروع وتحقيق استراتيجياته وخططه التنفيذية. وعليه فإنه من غير المنطقي تحويل الأداة أو الوسيلة إلى هدف
- غير أن سيطرة مؤسسات المال والشركات الكبرى على الهيئات والمؤسسات المعنية بوضع معايير وأسس الممارسة العملية، جعل ذلك حقيقة قائمة، وحول القياس المحاسبي لمصلحة رأس المال ومن يملكه.
- استناداً إلى ما سبق لا يمكن الجزم بأن القيمة السوقية العادلة تحقق مبدأ الملاءمة، وبالتالي لا يمكن الجزم بمدى صلاحية هذا البديل لحل مشكلات القياس المحاسبي .

٤ ـ قابلية التحقق

- تتوافر قابلية التحقق في القيم السوقية من خلال مجموعة من **أدلة وقرائن** تؤكد موضوعية القيمة العادلة (يمكن استخدام نشرات البورصات المالية للتحقق من قيمة الاستثمارات في الأسهم والسندات، واستخدام عروض الأسعار للتحقق من قيم عناصر أخرى كالمواد أو الأثاث أو الأصول المنتجة وغيرها، واستخدام أسعار البورصات التجارية في حال وجودها، للتحقق من قيمة المخزون. واستخدام الكاتالوكات لعناصر أخرى ...)
- جملة هذه الأدلة، في حال توافرت، **قد تشكل أدلة مقنعة** دون أي تأثير أو تدخّل من قبل الإدارة، ودون أي تأثير لبعض المالكين أو غيرهم . وهذا أمر قد لا يمكن ضمانه
- لكن كثيراً ما يحدث أن يكون لمستثمرٍ في شركة ما أسهماً في شركة أخرى، يفترض أنها لا تقيم علاقات معً الشركة الأولى، أي محايدة، ثم تسهم هذه الشركة بشكل أو بأخر (من خلال تأثيرها في السوق ، أو تقديم عروض أسعار أو غير ذلك) في تحديد الأسعار السوقية

- صدرت قوانين وقواعد تهتم بمسألة التحقق من سلامة القيم المحتسبة على أساس الأسعار الجارية وعدالتها . فقد أصدر **مجلس معايير المراجعة** AUDITING STADARDS BOARD (ASB) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) بيانه رقم ١٠١ بعنوان **مراجعة إفصاح وقياس القيمة العادلة** قدم من خلاله **إرشادات عامة للمراجعين** حول تقييم وعرض الأصول أو الالتزامات وبعض مكونات حقوق الملكية بالاستناد إلى القيم العادلة. بدأ تطبيقه عام 2003 .
- لا شك أن في ذلك إشارة إلى إمكانية تقييم الأصول بالأسعار السوقية . وكان **البيان رقم 7** الذي كان أصدره **مجلس معايير المحاسبة المالية** (FASB) ، قد أشار إلى أن المراجع يجب عليه الأخذ بالقيم السوقية العادلة كأساس للقياس المحاسبي إذا استطاع أن يحددها ، دون أن يلجأ إلى طرق تقدير أخرى كطريقه الرسملة (أو القيم الحالية)، أو المعلومات الأخرى التي تتعلق بالتدفقات النقدية.

- رغم اتساع استخدام القيم السوقية العادلة في القياس المحاسبي، فإن غالبية الشركات في الدول التي تتبنى معاييرها القيمة العادلة، (كذلك الشركات الأمريكية مثلا) **لم تلتزم تماما بما جاءت به هذه المعايير**، لأن الأمر متروك، غالبا، لإرادة الشركة . و**الإدارة تكون، بطبيعة الحال، حذرة حيال استخدام القيمة العادلة**، نظراً لصعوبة توافر دليل الإثبات الذي يرفع عنها المسؤولية عند التحقق من القيم السوقية.
- المسألة الأكثر خطورة أنه يمكن في حال عدم توافر أسعار سوقية يتم الاعتماد على أسعار تتحدد بين طرفين اثنين: البائع والشاري. فكيف يمكن التحقق من عدالة القيم
- إن عدم توافر قابلية التحقق في المعلومات المحاسبية للقيمة العادلة يعني عدم موضوعية القياس المستند إليها وعدم موثوقيته ، وبالتالي عدم قابلية نتائجه للمقارنة. وهذا في النهاية يؤدي إلى انخفاض فعالية المعلومات المحاسبية المستندة إليها